

تركيا: تجنّس اللاجئين وتحصن ضد إرهابيين ساهمت في صناعتهم

■ د. هدى رزق

انتقد ردود الأفعال على اقتراح الرئيس أردوغان تجنيس اللاجئين السوريين الطابع العنصري الصريح في الداخل التركي. بلغ خطاب الرامية ذروته على وسائل التواصل الاجتماعي. ركزت التساؤلات على السبب الذي يدفع أردوغان الذي كان بالإس بيتر أوروبا بمسألة اللاجئين إلى إقرار منح الجنسية للاجئين، في وقت رفض إعطاء الجنسية لآتراك من القوقاز والبلقان. اقترح البعض إعطاء تركيا للاجئين حق التعليم اللائق والسكن والعمالة والحماية القانونية عوضاً عن الجنسية. فقدد اللاجئين الذين يسكنون المخيمات الرسمية هو 256.000 فقط من أصل 2 مليون يعيشون في مساكن الإيجار من مالهم الخاص. ولم يتقدّم للتعلم سوى 38 في المائة فقط من أطفال اللاجئين وفقاً «لمنظمة العمل الدولية». يعتقد حزب الشعب الجمهوري أنّ أفضل ما يمكن أن تفعله تركيا هو التخلي عن سياساتها التي تحرض على الحرب في سورية، ودعم الجهود للتوصل إلى حل، لأن عودة اللاجئين إلى ديارهم تتطلب وضع حد للحرب. وبالرغم من أنّ هناك بعض الأخبار عن تليين أردوغان موقفه بشأن سورية، إلا أنه لا توجد مؤشرات على جدية الموضوع بل بالونات اختيارية لغاية الآن، لكن ما هي العوامل التي شجعت أردوغان على اتخاذ مثل هذه الخطوة؟

تقول بعض الأوساط المعارضة أنّ أردوغان يرى في اللاجئين السوريين كتلة من المصوتين المحتملين هناك أكثر من مليون من المؤهلين للتصويت وهذا الأمر يمكنه تغيير التوازن السياسي في البلد. ويعتقد البعض أنّ معظم هؤلاء اللاجئين، سيصوتون لصالح الحزب الحاكم الذي يعطي لهم الحق في الجنسية بدلاً من دعم أحزاب المعارضة التي ترفض تجنيسهم.

هو يحاول أن يصطفي المتعلمين والمتمولّين والمعارضين الإسلاميين الذين لن يعودوا إلى سورية، في حال لم تكن التسوية لصالحهم مئة بالمئة وهذا مستحيل. لأنّ أيّ تسوية لن تراعي حقوق أيّ طرف كما يشتهي. ليس من الواضح حتى الآن إذا كان يمكن لأردوغان تحقيق النتائج المرجوة فيما تنفّ جميع أحزاب المعارضة ضد هذا الاقتراح، لأنها ترى أنّ الشواغل الإنسانية بعيدة عن اقتراح أردوغان، وترى أنّ لدى الحكومة اعتبارات سياسية لأنّ استطلاعات الرأي الأخيرة، أظهرت انخفاضاً شاملاً في الأصوات المؤيدة لحزب العدالة والتنمية، على الرغم من أنّ أردوغان بحاجة إلى الناخبين الجدد من أجل تحقيق طموحاته الرئاسية.

فشعبيته تناقصت بما يزيد الـ4%، وهو يريد إضعاف خصومه لا سيما حزب الشعوب الديمقراطي الذي زادت شعبيته.

ترى كل من المعارضة التركية والناخبين في حزب العدالة والتنمية إنّ اللاجئين السوريين يشكلون حملاً ثقيلًا على الميزانية الوطنية، إذ تتفاقم بوجودهم مشكلة البطالة الحادة في تركيا.

لكن أردوغان لا يبدو قلقًا. بل أعلن أنّ المساكن التي بنتها «إدارة تنمية الإسكان في» الحكومة قادرة على استيعاب اللاجئين، وهو يحاول تهدئة الإسلاميين والمحافظين بعد استئناف علاقاته مع «إسرائيل» وروسيا بإبعاء اللوئية لاحتياجات اللاجئين لكن الأمر يلهب غضب معظم الأتراك. وفيما تنتشل الأوساط السياسية والشعبية في هذا الموضوع. تبدو استعادة العلاقة مع مصر ما لديها صعوبات، لا سيما أنّ المطالب الرئيسي لمصر السبسي هو تغيير سياسة تركيا اتجاه الإخوان، مع أنّ الحكومة التركية أغلقت بعض المحطات الإعلامية لجماعة الإخوان المسلمين. وهناك مصادر تراهن على أنّ تخفيف الأحكام على الإخوان المسلمين في مصر يمكن أن يقترن بتخفيف حدة التوتر مع تركيا. وبالرغم من أنّ الحركة التجارية ناشطة بين الطرفين تبقى عقدة الرئيس السبسي هي التدخل السافر لتركيا في الشأن المصري واعتباره من قبل أردوغان انقلابيا وغير شرعي. بيد أنّ لخراط تركيا في الحرب على «داعش» يمكنه أن يعيد التنسيق بين البلدين لمحاربة الإرهاب، فآفكرة الآن مشغولة التفكير في طرق التعامل مع عمليات التوغّل «الداعشي» في قلب العاصمة بعد الهجوم على مطار أتاتورك. وهي بدلا من وضع استراتيجة شاملة ومتكاملة للتعامل مع التطرف السلفي تقارب المسألة فقط من منظور الأمن الجنائي لمكافحة الإرهاب. فبعد هجوم المطار 28 حزيران، اعترفت بالخطر المحقق بها. لكن السؤال هو حول ما إذا كانت قد تأخرت لكنها وضعت أهدافا للحد من تنقل مقاتلي السلفية الراهبية الأجانب في تركيا وهي تتعقبهم. فالإرهابيون في تركيا يعتمدون اليوم على الشبكات المحلية، كالتي استخدمت في انقرة قرب محطة القطار في هجوم 10 تشرين الأول/ أكتوبر2015 الذي أسفر عن مقتل 107 أشخاص، أو تفجير سروش الانتحاري في مدينة عام 2015 الذي قتل 34 شابا وشابية من نشطاء السلام، أو الهجوم الذي طال تجمع لحزب الشعوب الديمقراطي في ديار بكر في 5 حزيران 2015، وأدى إلى مقتل خمسة أشخاص. لأنّ «داعش» يدرك اليوم أنّ السياسة التركية قد تحوّرت وإنّ الحكومة قرّرت القتال ضده وضد التطرف السلفي الجهادي الذي استعمل في الحرب على سورية والعراق، وأنّ أجهزة الأمن التركية حسنت المراقبة والتتبع لشبكتها في تركيا، وتحوّلت إلى قتال الإرهابيين الأجانب.

لم يكن أحد في تركيا يولي اهتماما كبيرا لما كان يقوم به الزبوكيون أو التشيشانيون في تركيا، فهم لم يتأثروا بهالهجرة الجهادية، إلى سورية والعراق حتى هجوم المطار، طالما أنّ هؤلاء كانوا يقاتلون ضد النظام وضد وحدات حماية الشعب في سورية، وكان هناك تسامح وتسهيل من أجهزة الأمن التركية.

تعمل تركيا اليوم جامدة للحد من تنقل الإرهابيين الأجانب والقيض عليهم، لأنهم اليوم في هجرة عكسية يسعون إلى العودة مع أسرمهم إلى تركيا، فهي الآن أصبحت البلد الأول المههد جدياً بهذه الهجرة العكسية. أدركت أنقرة متأخرة أنها ستصبح هدفاً، في الوقت الذي يتّم فيه النقاش حول ضرورة إنهاء الحرب في سورية نهاية العام 2016.

لذلك تمّ التصديق على الاقتراح الرامي إلى توفير الحماية القانونية للجندو الذين يشاركون في عمليات مكافحة الإرهاب لتتمكن القوات المسلحة التركية من المشاركة في عمليات في المدن، مما سيزيد من سلطة الجندو المشاركين في العمليات الأمنية ضد المجموعات المدعجة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.

البناء

بعد عملية نيس... هل ستُخرج فرنسا رأسها من الرمال؟

■ شارل أبي نادر

بعد العملية الإرهابية الأخيرة التي استهدفت عدداً كبيراً من السياح والمواطنين الفرنسيين، حيث قتل ما لا يقل عن 84 شخصاً، مساء الخميس 14 يوليو/ تموز 2016، على الكورنيش البحري في نيس (جنوب شرق فرنسا)، حين اندفعت شاحنة اتجاه الحشود المتجمعة لحضور عرض الألعاب النارية بمناسبة العيد الوطني الفرنسي، وإعلان الرئيس فرانسوا هولاند أنّه اعتداء «إرهابي»، يمكن الذهاب باتجاه التساؤلات التالية:

هل فرنسا هي من الحلقات الأضعف في هذه الحرب الكونية ضدّ الإرهاب لتكون العمليات الإرهابية التي تطلّناها أنصف وأقصى وأشدّ إيالماً من تلك التي تطلّ غيرها من الدول، وذلك لناحية عدّة العمليات أو عدد الإصابات أو طريقة وغرابية هذه العمليات؟ أم أنّها مستهدفة أكثر من غيرها حيث يركّز عليها الإرهاب، وخاصةً «داعش» الذي أصبح يمتّهنّ عملياته في فرنسا، و«بتلذذ» في تنفيذها من خلال التحديّ الوفق للحكومة والمجتمع ولأجهزة الأمنية والعسكرية في فرنسا؟ عملياً، لا يمكن أن نعتبر أنّ السبب في ذلك هو أنّ فرنسا هي ضعيفة باجيزتها وبادارتها وبسلطتها في مواجهة الإرهاب، فتاريخ السلطة الفرنسية وأجيزتها الأمنية والعسكرية معروف بقدرتها في هذا المجال من ناحية الإمكانيات الفنية والبشرية والتنظيمية، وهي في الحقيقة من أكثر الدول التي تتصفّح إجراءاتها بالجدية والنيّات، كما أنّها من الدول الأوروبية القليلة التي حافظت على نسبة جيوزية مرتفعة لأكثر وقت ممكن، كما أنّ أجيزتها تعمل ضمن نظام طوارئ متشدّد وقاعل، وقد استطاعت الأخيرة إحباط الكثير من العمليات الإرهابية في بدايات التحضير لها، أو على مقربة زمنية قصيرة من تنفيذها.

منفذ هجمات نيس فرنسي من أصل تونسي لم يكن على قائمة المراقبة

كيري: الهجوم يؤكد الحاجة لتسريع وتيرة جهود التصدي للإرهاب لافروف: حوارنا مع واشنطن يزداد أهمية بعد هجوم فرنسا



عليه بصمات «داعش»، وفقاً لصحيفة «لو باريسيان» الفرنسية.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الهجوم هو تطبيق لاستراتيجية «أبو محمد العدناني»، المعروف لدى أجهزة الاستخبارات الغربية بـوزير الهجمات» لدى تنظيم «داعش»، حيث أوصى «جنود الخلافة» منذ عام 2014 بتنفيذ هجمات إرهابية بجميع الوسائل المتاحة.

ونقلت «لو باريسيان» وصية العدناني لانصار التنظيم بقوله «إذا لم تنجح في اللقاء فنبيلة، أو فشلت في فتح النار على «مشرك» من الفرنسيين أو الأمريكيين، يمكنك طعنه بسكين أو ضربه بالحجر أو دهسه بسيارة». وفي سياق متصل، أفادت وسائل إعلام بأنّ قوات الأمن الفرنسية قامت بإحلاء منطقة استلام الأمتعة بمطار نيس جنوب فرنسا، وذلك على خلفية الهجوم الإرهابي الذي ضرب المدينة.

وأوضحت الوسائل استناداً إلى شهود عيان أنّ عملية الإخلاء جاءت بسبب الاشتباه بخفية كانت موجودة في منطقة استلام الأمتعة، وظنّ أنها تحوي متفجرات.

هذا و دان مسجد باريس الكبير في بيان له، بشدة

كوا ليسا

قال دبلوماسي فرنسي

سابق إنّ تسريع وتيرة

التواصل بين الحكومة

الفرنسية وحزب الله

سيكون الطريق الأمثل

لتعاون معلوماتي

في مكافحة الإرهاب

في ظل غياب علاقة

سياسية ودبلوماسية

مع الحكومة السورية،

وأنّ العلاقة بحزب

الله تسرّع الطريق إلى

دمشق وتفي بحاجات

الحرب على الإرهاب

كبكّك معلومات وخبرة،

وأنّ الثمن الفرنسي هو

العودة إلى المربّع الذي

كانت فيه فرنسا تقف

بوجه تصنيف حزب

الله وجناحه العسكري

على لوائح الإرهاب...

مكافحة الإرهاب، معرباً عن صدمته لشراسة هذه الجريمة وسخريتها البالغة بسبب ارتكابها في العيد الوطني الفرنسي، مضيفاً أنّ هذا العمل يؤكّد من جديد أنّ الإرهاب لا أخلاق إنسانية له.

وأوضح المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أنّ الرئيس بوتنّ علم بوقوع هجوم نيس في أثناء مباحثاته مع وزير الخارجية الأميركيّ جون كيري التي انتهت بعد منتصف الليلة الماضية.

بدوره، أكد وزير الخارجية الأميركي، هس، لنظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو أنّ هجوم نيس يظهر الحاجة إلى تسريع الجهود الدولية للتصدي للإرهاب خاصة في سورية.

وفي إشارة إلى ما وصفه «بمذبحة لا تصدق» في نيس ذكر كيري أنه لا توجد بؤرة للإرهابيين أكبر من سورية، و أضاف «اعتقد أنّ الناس في مختلف أنحاء العالم يتطلعون إلينا، ويتطلّرون منا أنّ نجد وسيلة أسرع وأكثر واقعية كي يشعروا أنه تم فعل كل شيء ممكن للقضاء على آفة الإرهاب تلك».

من جهتها، أدانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، هجوم نيس، وقالت على هامش قمة لزعماء آسيا وأوروبا في منغوليا «جميع من شاركوا في القمة الآسيوية الأوروبية يشعرون بغضب الصدمة بسبب القتل الجماعي في نيس».

وتابعت قولها «ألمانيا تقف بجانب فرنسا في المعركة ضدّ الإرهاب وتتكاتف مع دول كثيرة أخرى. أنا على قناعة بأنّه على الرغم من كل الصعوبات سنفوز في تلك المعركة».

أما الرئيس الأميركي بيارك أوباما، فندد بالهجوم الدموي وعرض تقديم أي مساعدة تحتاجها فرنسا خلال التحقيقات، وأضاف «بالنيابة عن الشعب الأميركي أتدّ باقوى العبارات ما يبدو أنه هجوم إرهابي مروّع في نيس بفرنسا، والذي قتل وأصاب عشرات المدنيين الأبرياء».

وفي السياق، أكدت رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي، وقوف بلادها كتفا بكتف مع فرنسا بعد هجوم نيس وستدرس ما إذا كانت بلادها بحاجة لنبدل المزيد من الجهد لتعزيز أمنها، وأضافت أنّ «مستوى التهديد هنا في بريطانيا عند خطير هذا يعني أنّ احتمال وقوع هجوم إرهابي كبير جداً».

ماي أكدت أنّ «مسؤولون كبار سيراجعون ما الذي يمكن أن نفعله للتأكد مما إذا كنا بحاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات في الخطة الأمنية للمناسبات العامة الكبرى»، وأضافت لتعزّيز أمنها، وأضافت أنّ «مستوى التهديد هنا الأمن المتعلقة بمناسبات عامة كبرى تقام في بريطانيا على مدار الأيام السبعة القادمة».

إلى ذلك، أكدت الشرطة الألمانية أنّ السلطات ستعزز الإجراءات الحدودية في المطارات والطرق البريّة والسكك الحديدية المؤدية لفرنسا.

بدوره، أشار وزير الداخلية الإيطالي أنجلينو الفانو، إنّ بلاده ستعزز الإجراءات ضدّ معارها البريّة الثلاثة إلى فرنسا، وقال على حسابه على تويتر «جهازنا الأمني لا يألو جهدا».

بكين تطالب طوكيو بالكفّ عن التدخل في قضية بحر الصين

أوردت وكالة أنباء «شينخوا» الصينية الرسمية، أنّ رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ أبلغ نظيره الياباني شينزو آبي، أمس على هامش مؤتمر إقليمي في مدينة أولان باتور عاصمة منغوليا، بضرورة الكف عن التحريض والتدخل في مسألة بحر الصين الجنوبي.

من جهتها، نقلت وكالة «كيودو» اليابانية الرسمية عن آبي دعوته لنظيره الصيني وضرورة احترام النظام الدولي المستند إلى قواعد البلاد. وذلك بعد أن أصدرت محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي هذا الأسبوع حكماً يقضي بأنّ الصين ليس لها حق تاريخي في السيادة على معظم بحر الصين الجنوبي، وأنها انتهكت حقوق الغلبين السيادةية بانتشلتها هناك.

في غضون ذلك، أكد وزير الخارجية الصيني بييرفتو ياساي احترام بلاده بشدة لحكم محكمة لاهاي بشأن السيادة على بحر الصين الجنوبي داعياً جميع الأطراف إلى ضبط النفس.

ياساي أضاف في كلمته خلال المؤتمر، أنّ الغلبين ملتزمة بحل سلمي وستستمر في التواصل مع الأطراف المعنية لتخفيف التوتر الإقليمي، إلى ذلك، وصف خوسيه كالدیا المحامي العام الفلبيني، أمس، قرار محكمة لاهاي بأنه «وسام بتوجّه» القانون الدولي، مشيراً أنّ الحكم «يؤكّد أنّه لا يمكن لأي دولة منفردة أن تزعم سيادتها فعلياً على بحر باكمله. الحكم نصر تاريخي ليس فقط للغلبين... إنه يجده ثقة الإنشائية في نظام عالمي يرتكز على قواعد.»وأضاف «أنّ الحكم يفتح آفاق الاحتمالات لجميع المعنيين. الحكم وسام بتوجّه القانون الدولي».

إيطاليا تنتشل بقايا 450 مهاجراً غريقا العام الماضي

أعلنت البحرية الإيطالية انتشال بقايا جثث أكثر من 450 مهاجراً، من مركب صيد تم انتشاله مؤخراً بعد أكثر من عام على غرقه، وكان يحمل مئات المهاجرين، عثر على جثث ما منهم حتى الآن.

وحسب ما أعلنته البحرية الإيطالية، فقد جرى انتشال هذه المرة 458 جثة أو بقايا جثث من قاع مركب الصيد الغارق، بالإضافة إلى 169 جثة انتشلت في الأشهر الأخيرة من هيكل المركب ومحيطه، و48 جثة طافية انتشلتها مؤخراً سفينة عسكرية.

وكان المركب الذي انطلق من ليبيا غرق في 19 نيسان السنة الماضية، بعد أن اصطدم بسفينة شحن برتغالية قدمت لنجدته، ولم ينج من الحادث 281 شخصاً قالوا إنّ المركب المنكوب كان على متنه نحو 800 شخص لدى انطلاقه.

وانتشلت البحرية الإيطالية هيكل المركب من عمق 370 متراً، وتعد حادثة الغرق هذه من أسوأ الحوادث من هذا النوع في البحر المتوسط منذ عقود.



من جهته، قال النائب الديمقراطي عن نيويورك، جيرالد نادر، إنه لا ينبغي أن يحول اللقن من أي فعل انتقامي دون المضي قدماً بالمشروع حتى يصبح قانوناً، مضيفاً أنه «لا يوجد سبب لإنكار العدالة لضحايا 11 أيلول وأسرمهم». وفي حال أصبح المشروع قانوناً فإنه سيلغي الحصانة التي تحول دون رفع دعاوى قضائية ضد حكومات الدول التي يثبت ضلوعها في هجمات إرهابية على الأراضي الأميركية، الأمر الذي سيسمح للناجين من الهجمات وأقارب القتلى بالسعي للحصول على تعويضات من دول أخرى. وفي هذه الحالة، سيسمح برفع دعاوى أمام المحاكم الاتحادية في نيويورك وسيحاول المحاكم إثبات تورط السعودية في الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأميركية.

هذا ويعارض المحاكمون بقاء مشروع القانون، ويقتون أي مسؤولية لهم في الهجمات التي وقعت سنة 2001. فيما أعربت حكومات أخرى عن اعتراضها.

ولم يصدر أي تصريح موثق من أي طرّح مجلس النواب المشروع للتصويت. ومن المقرر أن يرفع المجلس جلساته في وقت لاحق من يوم الخميس لبدء عطلة صيفية ولن يستأنف نشاطه حتى أيلول القادم.